

TUJR

مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Parallel Financial Investigation in Financial Crimes (An Analytical Study)

Dr. Halgurd Azizkhan Ahmed

Akri University of Applied Sciences, Duhok, Iraq

halgord.azizkhan@auas.edu.krd

Dr. Lawand Talal Abdul Rahman

Akri University of Applied Sciences, Duhok, Iraq

Lawand.talal@auas.edu.krd

Article info.

Article history:

- Received 5 May 2025
- Accepted 1 June 2025
- Available online 20 July 2025

Keywords:

- criminal investigation
- financial investigation
- financial crimes
- money laundering
- terrorist financing crimes.

Abstract: Financial crimes have significantly increased worldwide, posing a serious and pervasive threat, as these crimes, including financial corruption, money laundering, and the financing of terrorism, have evolved with advancements in methods used to commit them. As a result, finding effective solutions to address these challenges has become imperative. One such solution involves enhancing investigation procedures and information gathering. Financial investigations, conducted in parallel with initial criminal investigations, have emerged as a modern and advanced approach to tracing the origins of illicit funds, their transfer methods, and enabling their confiscation.

This approach serves as a vital tool for uncovering criminal activities and providing crucial evidence to convict individuals, institutions, or companies involved. For these efforts to succeed, financial crime investigations require highly skilled technical personnel and robust collaboration between judicial authorities, official institutions, and relevant stakeholders at the national level. Additionally, international cooperation is essential,

supported by mechanisms that facilitate the efficient exchange of information across borders.

2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية

(دراسة تحليلية)

د. هلكورد عزيزخان أحمد

جامعة ناكري للعلوم التطبيقية ، دهوك، العراق

halgord.azizkhan@uas.edu.krd

د. لاوند طلال عبدالرحمن

جامعة ناكري للعلوم التطبيقية ، دهوك، العراق

Lawand.talal@uas.edu.krd

الخلاصة: ازدادت جرائم الفساد المالي بشكل كبير وملحوظ في كافة دول العالم، مما جعلها تصبح أفة بالغة الخطورة، خاصة مع تغير الوسائل المستخدمة في ارتكابها، مثل جرائم الفساد المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.. وغيرها. لذا، أصبح من الضروري البحث عن حلول لمواجهة هذه الجرائم، من خلال تطوير إجراءات التحقيق وجمع المعلومات، حيث يعتبر التحقيق المالي الموازي للتحقيق الابتدائي أحد الوسائل الحديثة والمتطورة لكشف مصدر الأموال وكيفية انتقالها ومصادرتها. كما تعد هذه الأداة من أدلة الإثبات الجنائي الهامة التي تساهم في إدانة الأفراد أو المؤسسات أو الشركات المتورطة. ولضمان نجاح هذه العمليات، يتطلب التحقيق في الجرائم المالية توفر كوادر فنية متخصصة، بالإضافة إلى التعاون الوثيق بين السلطات القضائية والمؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة على المستوى الداخلي، والتعاون الدولي على المستوى الخارجي، مع إنشاء آليات تهدف إلى تسهيل عملية تبادل المعلومات فيما بينهم.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ٥ / أيار / ٢٠٢٥
- القبول : ١ / حزيران / ٢٠٢٥
- النشر المباشر : ٢٠ / تموز / ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

- التحقيق الجنائي
- التحقيق المالي
- الجرائم المالية
- غسل الأموال
- جرائم تمويل الارهاب.

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: تعتبر التحقيقات المالية الموازية أحد الأدوات الحديثة والفعّالة في مكافحة الجرائم المالية، والتي

باتت تشكل تهديداً كبيراً على المستوى العالمي، يتميز التحقيق المالي الموازي بقدرته على تحديد مصادر

الأموال غير المشروعة وكيفية تحويلها واستخدامها، وهو ما يساهم في كشف ومحاكمة المتورطين في جرائم الفساد المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها. تعتمد فعالية التحقيق المالي الموازي على التعاون الوثيق بين الجهات المعنية، مثل السلطات القضائية والإدارات المالية والأمنية، إضافة إلى الاستفادة من التقنيات والأدوات الحديثة في تحليل البيانات المالية والتحقيقات الرقمية. يتطلب نجاح التحقيق المالي الموازي وجود كوادر فنية متخصصة ومدربة بشكل جيد على الأدوات والتقنيات، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني وتشريعي مناسب يدعم عملية التحقيق ويضمن حقوق المتهمين والمشتبه بهم. تتطلب مكافحة الجرائم المالية جهوداً متكاملة ومتعددة المستويات، تشمل تعزيز القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات القضائية وتعزيز الجهود الرقابية والتفتيشية على الأنشطة المالية.

علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الجرائم المالية، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون القضائي والتحقيقي بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مكافحة الجرائم المالية، من خلال تبني الممارسات الشفافة وتعزيز الرقابة الداخلية، وتقديم الدعم للسلطات المعنية لتحقيق الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية لمكافحة الجرائم المالية.

أولاً: أهمية البحث: يعتبر التحقيق المالي الموازي من الأدوات الحديثة والحيوية في مكافحة الجرائم المالية، حيث يساهم في تحقيق العدالة والنزاهة ومنع انتشار الجرائم المالية، مما يجعله أحد العوامل الرئيسية في تعزيز النظم القضائية والاقتصادية في البلدان، يساهم التحقيق المالي في الإثبات الجنائي وتقديم تحليلات وتوصيات تساعد في تعزيز الرقابة والتفتيش على الأنشطة المالية وبالتالي منع انتشار الجرائم المالية في المستقبل.

ثانياً: الهدف من البحث: يهدف البحث إلى إبراز أهمية تعزيز التحقيق المالي الموازي كأداة فعالة في مكافحة الجرائم المالية ، وتوجيه الاهتمام نحو تحسين القدرات والإجراءات المتعلقة بهذا المجال، وتحليل التحديات والعوائق التي قد تواجه التحقيق المالي الموازي وتقديم توصيات لتجاوزها.

ثالثاً: اشكالية البحث: يمكن لإشكالية البحث أن تكون في تحديد أفضل السبل للتعامل مع هذه التحديات وتجاوزها، بالإضافة إلى تحليل البيانات المتاحة بشكل دقيق لتقديم توصيات واقتراحات فعالة لتعزيز التحقيق المالي الموازي، وصعوبات في الوصول إلى المعلومات والمصادر الرسمية التي تساهم في فهم التحقيق المالي الموازي في الدول وعمليات التحقيق المالي الموازي معقدة وتتطلب فهماً عميقاً للعمليات المالية والقانونية. بالإضافة قد تكون هناك نقص في الدراسات والأبحاث السابقة التي تتناول التحقيق المالي الموازي في جرائم المالية ، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات وتحليلات موضوعية.

رابعاً: منهجية البحث: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الأكثر انسجاماً مع طبيعة البحث، لوصف فكرة التحقيق المالي الموازي وتداعياته لأنه يتعلق بالنتيجة التي نتوصل اليه، بالإضافة الى منهج التحليلي في تحليل النصوص والقواعد الاجرائية في التشريعات المختلفة يمكن الوصول الى فهم اعمق وادق لهذه الدراسة.

خامساً: هيكلية البحث: من أجل دراسة الموضوع من كافة الجوانب، فقد قسمنا هذا البحث الى مبحثين: يتناول المبحث الأول ماهية التحقيق المالي الموازي. أما المبحث الثاني مكرس لبحث نطاق التحقيق الموازي في الجرائم المالية وتحدياته. ثم بيان اهم ما توصلنا اليه في الخاتمة. وفي الاخير بيان قائمة المصادر.

المبحث الأول

ماهية التحقيق المالي الموازي

يعد التحقيقات المالية الموازية إحدى الأدوات الحديثة والفعالة في مكافحة الجرائم المالية، التي أصبحت تشكل تهديداً متزايداً على الصعيد العالمي، وتتميز هذه التحقيقات بقدرتها على تتبع مصادر الأموال غير المشروعة، ورصد آليات تحويلها واستخدامها، مما يسهم بشكل جوهري في الكشف عن المتورطين في قضايا الفساد المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذلك فقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، خصصنا المطلب الاول لمفهوم التحقيق المالي الموازي، اما المطلب الثاني خصصناه لبنيان القانوني للتحقيق المالي الموازي وخصائصه.

المطلب الاول

مفهوم التحقيق المالي الموازي

التحقيق هو البحث عن الحقيقة باستخدام الوسائل المشروعة في الكشف عن الجريمة وملابساتها وذلك باستخدام الاجراءات القانونية الاصولية. لذلك سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الاول لتعريف التحقيق الجنائي، أما الفرع الثاني تعريف التحقيق المالي الموازي.

الفرع الاول

تعريف التحقيق الجنائي

التحقيق في اللغة، وهو "الاثبات بالدليل والبرهان و جمعها التحقيقات، وتَحَرَّرَ، واستقصاء، حَقَّقَ / حَقَّقَ في يَحَقِّقُ ، تحقيقًا ، فهو مُحَقِّقٌ ، والمفعول مُحَقَّقٌ، وتحرّيات للكشف عن ملابسات قضية غامضة"^(١).

وإن تعريف التحقيق هو "مجموعة من الإجراءات والوسائل المشروعة التي يتبعها المحقق للوصول الى الحقيقة"^(٢). وقد عرف التحقيق بأنه التحقيق الذي يقوم به الشخص المنوط إليه سلطة التحقيق وفق القانون، وهو إما قاضي التحقيق او المحقق. إن الغرض من التحقيق هو الحصول على الأدلة على ان المتهم ارتكب جريمة، والحقائق التي تشير فعلاً الى ارتكاب جريمة، وهي من اختصاص قاضي التحقيق الابتدائي^(٣) ، ضمن الاختصاص المكاني، وذلك لبيان نوع الجريمة وطريقة ارتكابها والتأكد من أركان الجريمة وتحديد مرتكبيها وتاريخ ومكان ارتكابها، وهذه المرحلة من أخطر مراحل الدعوى الجزائية على حقوق وحرّيات الافراد، وذلك لاحالة المتهم الى المحكمة المختصة بعد تمحيص وتدقيق الأدلة المتوفرة والاستناد عليها في اصدار القرار المناسب^(٤).

فالتحقيق الجنائي هو مجموعة من الطرق والوسائل العلمية التي يستخدمها الجهات التي منحها القانون سلطة المحقق الجنائي في الكشف عن الجريمة والقبض عليه ، من خلال جمع الأدلة وتمحيصها وتدقيقها بغيت الوصول الى الحقيقة كيفية حدوث الجريمة والتثبت من هوية مرتكبيها وسبب وزمان ومكان ارتكابها، لغرض تقديم الجناة للعدالة واحالته للمحكمة المختصة^(٥). حيث يعني التحقيق الجنائي هو اثبات صحة وقوع الجريمة بعد التأكد من صحة الأدلة القانونية لمعرفة الجاني وسبب ارتكاب

الجريمة وتحديد درجة مسؤوليته من خلال ملابسات الجريمة وكيفية ارتكاب الجريمة ومحل وزمان ارتكابها^(٧). حيث يعد التحقيق الابتدائي كمرحلة أولى ومهمة في الدعوى الجزائية بعد وقوع الجريمة للوصول الى الحقيقة واحالة المتهم للمحكمة المختصة.

فالتحقيق الابتدائي هو التحقيق الذي يقوم به قاضي التحقيق أو المحقق، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى تمحيص وتدقيق الأدلة المتعلقة بالجريمة وثبوتها ومدى كفايتها وذلك بغيت اصدار القرار المناسب في القضية^(٨). يعتبر التحقيق الابتدائي مرحلة مهمة في الدعوى الجزائية بعد اتخاذ كافة الاجراءات القانونية وفحص وتدقيق الأدلة يتوصل قاضي التحقيق الى الحقيقة واتخاذ القرار، فإن وجدها كافية لمحاكمته فإن قراره يكون بإحالة المتهم الى المحكمة المختصة وإن كانت غير كافية غلق القضية بشكل مؤقت و الإفراج عن المتهم أو غلق القضية بشكل نهائي^(٩).

الفرع الثاني

تعريف التحقيق المالي الموازي

يعرف الفقه القانوني الدولي التحقيق المالي الموازي بأنه "جمع الأدلة المادية المالية بواسطة الكشف عن التعاملات المالية للمشتبه بهم، وكشف الحركات المالية لهم لتحديد المتحصلات الجريمة الاصلية وجريمة غسل الأموال أو وسائطهما والتحفظ عليها وتجميدها، أو تعينها وتتبعها، وتقديم الأدلة اللازمة للتحقيق، وتوجيه الاتهام والحجز والمصادرة"^(٩). و عرفها الآخرون بأنه جميع أنشطة التحقيق الجنائي والتدابير التحقيقية الخاصة التي يتم اتخاذها من أجل جمع الأدلة المتعلقة بالمشتبه به أو المتهم أو المدان، والأصول والممتلكات التي يمتلكها كمستفيد فعلي، ومالك الأصول، ومدير الممتلكات التي يحتفظ بها المشتبه به أو المتهم أو المدان كمستفيد فعلي، وذلك لاسترداد الأصول الإجرامية^(١٠).

نصت مجموعة العمل المالي في التوصية رقم (٢٩) الى تحقيق مالي استباقي، وذلك بتشكيل وحدة معلومات مالية كمركز وطني لتحليل لتلقي وتحليل البيانات المشبوهة. فالتحقيق المالي الموازي هي جزء من هذه الاجراءات القانونية يجب اتخاذها حول جرائم الفساد المالي ومرتبطة بالجريمة الأصلية، وذلك بإجراء التحقيق المالي الموازي في جرائم غسل الأموال بجانب التحقيق الجنائي^(١١).

جدير بالذكر لم يتطرق اي من هيئة النزاهة في إقليم كردستان العراق بموجب قانونها رقم (٣) لسنة ٢٠١١، قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ ، او قانون اصول محاكمات العراقية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ بتعريف التحقيق المالي الموازي.

تحدد توصيات مجموعة العمل المالي (١٢)(FATF) إطاراً شاملاً ومتسقاً من التدابير التي يجب على الدول تنفيذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، يجب تعريف مصطلح "التحقيق المالي" بما يتماشى مع التوصية رقم ٣٠ من مجموعة العمل المالي (FATF)، التي توصي بالتحقيق في الشؤون المالية المتعلقة بالنشاط الإجرامي بهدف تحديد مدى شبكات الجريمة، أي حجم الإجرام، وتحديد وتتبع عائدات الجريمة، وأموال الإرهاب أو أي أصول قد تكون أو تصبح خاضعة للمصادرة؛ وتطوير الأدلة التي يمكن استخدامها في الإجراءات الجنائية^(١٢). ونرى بأن التحقيق المالي الموازي يعتبر نوع من أنواع التحقيقات الحديثة والمعاصرة في مكافحة الجرائم الفساد المالي، وذلك من خلال تتبع مصادر تتدفق الأموال غير المشروعة، حيث تتم بالتوازي مع التحقيق الابتدائي بالبحث عن الاموال المشبوهة محل الجريمة، وبذلك يكون هناك نوعين من التحقيق: الأول هو التحقيق الجنائي الابتدائي والثاني هو التحقيق المالي الموازي ومرتبطة بالجريمة الاصلية ، وبذلك يتوصل قاضي التحقيق الى تدقيق وتمحيص الأدلة المتوفرة حول الجريمة المالية مثل جريمة غسل الأموال او تمويل الارهاب..وغيرها.

حيث ان الجرائم المالية بدأت تزداد في الأونة الأخيرة بشكل كبير، وان اساليب ارتكابها تتطور بشكل ملحوظ، فان التحقيق المالي الموازي تعتبر من الاساليب الضرورية في التحري والتدقيق والتحقيق في تلك الجرائم^(١٤) ، وذلك بهدف تتبع جرائم الفساد المالي والجرائم المنظمة والعبارة للحدود الدولية وتحتاج الى تعاون دولي لمكافحة هذه الجريمة لتدارك أثارها الوخيمة التي تعرض الأمن والسلم الدولي للخطر^(١٥) ، فالهدف منه معرفة مصدر هذه الأموال ومدى تعلقها بالجريمة الاصلية، سواء من خلال المبلغين عن هذه الأنواع من الجرائم^(١٦) ، أو التوصل إليها من خلال التحقيقات.

المطلب الثاني

البنيان القانوني للتحقيق المالي الموازي وخصائصه

يعتمد التحقيق المالي الموازي على مجموعة من الأطر القانونية الدولية والوطنية التي تضع الأسس اللازمة لتنفيذه بفعالية ويستند إلى القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم المالية. يتميز التحقيق المالي الموازي بعدة خصائص تجعله أداة فعالة في كشف الجرائم المالية. لذلك، فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين: خصصنا الفرع الاول للبنيان القانوني للتحقيق المالي الموازي، والفرع الثاني لخصائص التحقيق المالي الموازي.

الفرع الاول

البنيان القانوني للتحقيق المالي الموازي

أكد الدستور العراقي في المادة (٢٧) فقرة الاولى على حرمة الأموال العامة وان كل مواطن مسؤول عن حمايتها^(١٧) ، وبناءاً على ذلك، فان مجلس القضاء الاعلى قد أولى أهمية قصوى في تشكيل محاكم التحقيق والمحاكم المختصة بالنظر في القضايا الجزائية في قضايا الفساد المالي والاداري

والمعلقة بالمال العام. أما الجرائم الدولية والعبارة للحدود او الجرائم المنظمة مثل غسل الاموال وتمويل الارهاب، تشكل محاكم متخصصة بالنظر في جرائم غسل الأموال حسب المادة (٥٤) من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

وبالاعتماد على المادة (١٠٢) من الدستور العراقي^(١٨)، تم استحداث هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، لتكون بديل هيئة النزاهة الاتحادية التي تم تشكيلها في زمان (بريمير) سلطة الأتلاف المؤقتة(المنحلة) المرقمة (٥٥) في ٢٠٠٤، وتم استحداث هيئة النزاهة في إقليم كردستان بموجب قانونها رقم (٣) لسنة ٢٠١١.

ويكون لمحقيقي هيئة النزاهة الاتحادي وهيئة نزاهة اقليم كردستان سلطات المحقق بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي المعدل^(١٩)، وتكون لدى المحقق سلطة الاطلاع على المستندات والوثائق الرسمية بما فيها السرية، وتسهيل دخولهم الى كافة الدوائر مع الاجهزة التي تقتضي طبيعة عملهم بتدقيق الذمة المالية للمتهمين والتحقق من مشروعية مصادر الاموال، والطلب ومن المكلفين تقديم تقرير كشف الذمة لملاحقة الكسب غير المشروع وفق المادة (١٦) من قانون هيئة النزاهة^(٢٠).

رغم ان قانون الكسب غير المشروع العراقي رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ يعتبر أحد القوانين التي وُضعت لمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق لهدف ضمان نزاهة الموظفين العموميين ومنعهم من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة كخطوة أولى في مكافحة الفساد، إلا أن صدور قانون النزاهة الاتحادي وقانون النزاهة في اقليم كردستان جاء كضرورة لمواكبة التحديات الجديدة، وتعزيز الرقابة، وتحقيق انسجام مع التشريعات الدولية. يمكن القول إن قانون النزاهة لم يبلغ قانون الكسب غير المشروع تماماً، لكنه توسع فيه وعززه بآليات أقوى لمكافحة الفساد وحماية المال العام، حيث ان العقوبات

في قانون النزاهة أصبحت أكثر صرامة، مع إمكانية تجميد الأصول، وإبرام اتفاقيات استرداد الأموال المهربة خارج العراق، بينما كان قانون الكسب غير المشروع يركز أكثر على العقوبات التقليدية مثل الغرامات والسجن.

الفرع الثاني

خصائص التحقيق المالي الموازي

يتميز التحقيق المالي الموازي بعدة خصائص وهي^(٣١):

- ١- يُعد هذا التحقيق إجراءً ابتدائياً يهدف بشكل أساسي إلى تتبع العوائد والممتلكات المالية ذات المصدر غير المشروع، ويرتكز على البعد المالي. وينتهي هذا التحقيق غالباً بمتابعة قضائية، سواء فيما يتعلق بجريمة غسل الأموال أو بجرائم أخرى ذات صلة، وذلك في حال الكشف عن وقائع جديدة تنطوي على أفعال مجرّمة، مثل مخالفة قوانين الصرف أو التهرب الضريبي وغيرهما.
- ٢- يتمتع هذا التحقيق باستقلالية عن الإجراءات التقليدية للتحقيق القضائي الجنائي، إذ لا يخضع للقيود الإجرائية المعتادة، مما يمنحه مرونة في البحث والتحري.
- ٣- يتميز التحقيق باتساع نطاقه وشموليته مقارنة بأساليب البحث المالي التقليدية، حيث لا يقتصر على تحليل الذمة المالية للأفراد، بل يشمل أيضاً تفكيك الشبكات الإجرامية، وتقييم خطورة الجرائم، وتتبع الأموال غير المشروعة بهدف ضبطها وحجزها ومصادرتها.
- ٤- يصنف هذا التحقيق ضمن الإجراءات الاستباقية، إذ يجري بالتوازي مع التحقيق الجنائي التقليدي، حتى في ظل غياب إدانة المتهمين أو الفصل في القضية الجنائية، وذلك لضمان السيطرة على الأموال

والممتلكات ذات المصدر غير المشروع، وتجميدها، ومنع تهريبها أو تمويهها أو إخفاء مصادرها غير القانونية.

٥- يرتكز على التعاون الدولي نظراً للطابع العابر للحدود لجريمة غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى. يعتمد هذا التحقيق بشكل كبير على التعاون بين الهيئات المالية والقضائية والأمنية على المستوى الدولي، ويستفيد من آليات تبادل المعلومات بين الدول لتتبع التدفقات المالية المشبوهة ومنع استغلال الفجوات القانونية بين الأنظمة المختلفة^(٢٢).

٦- يعتمد على الأدلة الرقمية وتقنيات التحليل المالي مع التطور التكنولوجي. أصبح التحقيق في الجرائم المالية يعتمد بشكل متزايد على التحليل الرقمي للبيانات المالية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأساليب التحليل الجنائي الرقمي لتتبع العمليات المالية المشبوهة وكشف الأنماط غير الطبيعية في التدفقات النقدية^(٢٣).

٧- يركز على استرداد الأموال وحماية الاقتصاد. لا يهدف هذا التحقيق فقط إلى كشف الجرائم المالية ومعاينة مرتكبيها، بل يمتد دوره إلى استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تقليل الآثار السلبية لغسل الأموال على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

المبحث الثاني

نطاق التحقيق الموازي في الجرائم المالية وتحدياته

يشمل نطاق التحقيق المالي الموازي تحليل التدفقات المالية المشبوهة، وتتبع مصادر الأموال غير المشروعة، والكشف عن شبكات الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتنسيق بين الجهات القضائية والرقابية والأمنية. ومع ذلك، يواجه هذا التحقيق تحديات مثل تعقيد الهياكل المالية المستخدمة في إخفاء الأنشطة غير القانونية، وصعوبة التعاون الدولي بسبب اختلاف التشريعات. لذلك فقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، خصصنا المطلب الاول لنطاق التحقيق المالي الموازي، وخصصنا المطلب الثاني للتحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي.

المطلب الاول

نطاق التحقيق المالي الموازي

يعد التحقيق المالي الموازي أداة قانونية وتقنية متكاملة لمكافحة الجرائم المالية والفساد الاداري، حيث يستند إلى تشريعات وطنية ودولية، ويعتمد على نهج استقصائي قائم على تحليل التدفقات المالية. لذلك قسمنا هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الاول لجرائم الفساد الاداري المالي، وفي الفرع الثاني لجرائم المنظمة الدولية.

الفرع الأول

جرائم الفساد الاداري المالي

لم يعرف المشرع العراقي جرائم الفساد الاداري المالي في قانون العقوبات، ولكن قانون هيئة النزاهة العراقي النافذ رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ قدم مقاربة لهذا المفهوم، حيث نصت المادة (١) " (...) قضية فساد:- هي دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وهي الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، وأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٢٣ و ٢٣٤ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٩٠ و ٢٩٣ و ٢٩٦ في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، وأية جريمة أخرى يتوفر فيها احد الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المادة ١٣٥ من قانون العقوبات النافذ المعدل بالقسم (٦) من القانون التنظيمي الصادر عن مجلس الحكم المنحل الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤. ((^(٢٤).

إن هذا التحديد، وإن كان يتضمن إشارات إلى بعض صور الفساد، إلا أنه لا يشكل تعريفاً شاملاً ومجرداً للمفهوم، مما قد يفتح المجال لاجتهادات قانونية وتأويلات متفاوتة عند تطبيق النصوص العقابية، وهذا يثير الحاجة إلى مراجعة تشريعية تهدف إلى وضع تعريف دقيق ومحدد للفساد، يتسم بالشمولية والوضوح، لتأمين اتساق المنظومة القانونية مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون.

ولكن تناول المشرع العراقي مجموعة من الجرائم الفساد الاداري والمالي في قانون العقوبات في الباب السادس (تحت عنوان الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة) في الفصل الاول الرشوة، وعرض الرشوة . وفي الفصل الثاني جريمة الاختلاس والجرائم الملحقه به في المواد (٣١٥-٣٢٠) وهي:-

- ١- جريمة اختلاس الموظف أو المكلف بخدمة عامة مالاً أو متاعاً مما وجد في حيازته.
- ٢- جريمة استغلال الوظيفة للاستيلاء على مال مملوك للدولة أو لإحدى المؤسسات التي تسهم في مالها بنصيب، أو تسهيل ذلك للغير.
- ٣- جريمة الاضرار بمصلحة الدولة للحصول على منفعة لنفسه أو لغيره.
- ٤- جريمة انتفاع الموظف أو المكلف بخدمة عامة مباشرة أو بالواسطة من الاشغال أو المقاولات أو التعهدات التي له شأن في اعدادها أو احوالها أو تنفيذها أو الاشراف عليها.
- ٥- جريمة استخدام العمال سخرة وأخذ أجورهم لنفسه أو قيد في دفاتر الحكومة اسماء اشخاص وهميين أو حقيقيين لم يقوموا بأي عمل.

الفرع الثاني

جرائم المنظمة الدولية

ليس من الهين وضع تعريف جامع مانع للجريمة المنظمة والعبارة للحدود، إذ تتباين وجهات نظر المشرعين تبعاً لأختلاف النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل دولة، ومع ذلك، يجمع الفقه القانوني على خطورة هذه الجرائم ولها آثار وخيمة وعميقة للأمن الوطني والدولي، فهي تتجسد في شبكات إجرامية متشعبة ومتغيرة البنية وغير محددة الملامح، تمارس أنماطاً متنوعة من السلوكيات

الإجرامية، وانطلاقاً من مقتضيات السياسة الجنائية الحديثة والمعاصرة، تصدى المشرع لهذه الظاهرة عبر تقنين آليات رادعة وإجراءات صارمة تكون كفيلة بحماية المجتمع من الإجرام المنظم^(٢٥).

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة في المادة (٢) في الفقرة (أ) بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة أو الأفعال المجرمة وفق لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"^(٢٦). والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية عرفت الجريمة المنظمة، "أي مشروع إجرامي أو مجموعة من الأشخاص ينخرطون في أنشطة إجرامية مستمرة هدفها جني الأرباح المتحصلة منها بغض النظر عن أي حدود دولية"^(٢٧).

من خلال هذه التعريفات يتبين لنا بأن الجريمة المنظمة يتم ارتكابها من قبل جماعات بهدف جمع الاموال، بأية وسيلة كانت، حيث يشكل تحدياً عالمياً معقداً يتجاوز الحدود التقليدية للدول، مما يستوجب استراتيجيات قانونية وأمنية متطورة لمواجهتها، وذلك لأنها تكون في غاية السرية وأصبحت قادرة على التوغل في الأنظمة السياسية والاقتصادية مما يشكل صعوبة في مكافحتها، لتنوعها وتغير أساليب ارتكابها مما يجعل مكافحتها وملاحقة مرتكبيها تحدياً قانونياً دولياً وإحدى أبرز المشكلات المرتبطة بهذه الجرائم هي صعوبة تتبع التدفقات المالية المشبوهة بسبب طبيعتها غير المادية واعتمادها على قنوات مالية رقمية معقدة، مثل العملات الرقمية والتحويلات المصرفية غير المشروعة. كما أن التطور التكنولوجي ساهم في تسهيل عمليات غسل الأموال من خلال منصات إلكترونية متقدمة، مما يزيد من صعوبة كشف مصادرها الحقيقية.

تعد الجرائم المنظمة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث تهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد جاء تحديد هذه الجرائم في المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة تأكيداً على خطورتها وضرورة تكثيف الجهود لمحاربتها عبر تعزيز التعاون الدولي وسن تشريعات صارمة، مثل (جريمة غسل الأموال وجريمة تمويل الارهاب وجريمة الاتجار بالمخدرات وجريمة الاتجار بالاعضاء جسم البشر وجريمة القرصنة البحرية وجرائم الحاسوب... وغيرها) تمثل تهديداً عابراً للحدود يتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل الملاحقة القانونية والتعاون الدولي^(٢٨). ان تأثير الجريمة المنظمة هو ظهور نمط اجرامي على درجة كبيرة من الذكاء والتنظيم والتحالفات الاستراتيجية وشبكات معقدة بين الجماعات الاجرامية في تنفيذ الجريمة بطرق أكثر تعقيداً وأقل عرضة للكشف. هذه الجرائم تشكل مخاطر وتهديدات حقيقية وتحديات كبيرة على أمن المجتمعات والدول اذ تعد من أخطر الظواهر الاجرامية الحديثة والمعاصرة، حيث تعتبر صور من اجرام الدولي^(٢٩).

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي

أبرز تحديات التحقيق المالي الموازي في تعقيد الهياكل المالية المستخدمة لإخفاء الأنشطة غير المشروعة، وضعف التعاون الدولي بسبب تباين القوانين والتشريعات، كما يشكل التطور السريع لأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب عائقاً أمام كشفها، لذلك فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الاول التحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي على صعيد الداخلي، وفي الفرع الثاني لتحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي على صعيد الدولي.

الفرع الاول

التحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي على صعيد الداخلي

يعد التحقيق المالي الموازي أحد الأدوات الفعالة في مكافحة الجرائم المالية، حيث يُسهم في تتبع مصادر الأموال غير المشروعة وكشف الشبكات الإجرامية التي تستفيد منها. إلا أن هذا النوع من التحقيقات يواجه العديد من التحديات على الصعيد الداخلي، والتي تعيق تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية. ومن أبرز هذه التحديات:

اولاً:- ضعف البنية التحتية التقنية وقلة الكوادر: يعتمد التحقيق المالي على تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وتتبع التدفقات النقدية، ما يتطلب أنظمة معلوماتية متطورة وبرامج تحليلية حديثة، إلا أن بعض المؤسسات قد تفتقر إلى التقنيات الكافية، مما يحد من قدرتها على معالجة البيانات بسرعة وكفاءة، بالإضافة الى ذلك، يحتاج التحقيق المالي إلى خبراء في مجال المحاسبة الجنائية، والتدقيق المالي، وتحليل البيانات، إلا أن قلة الكوادر المدربة وضعف البرامج التأهيلية يؤديان إلى صعوبة تنفيذ تحقيقات دقيقة وشاملة^(٣٠).

ثانياً: البطء في إجراءات التقاضي:- من أبرز العوائق التي تحول دون استرداد الأموال، حيث يؤدي التأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي جرائم الفساد، كما أن التحقيقات والمحاكمات المرتبطة بجرائم الفساد تستغرق فترات زمنية طويلة، قد تمتد لعدة سنوات، مما يزيد من احتمالية ضياع الأدلة أو تلفها، فضلاً عن تعرض الشهود للضغط أو السفر أو حتى الوفاة، مما يحول دون الاستماع إلى شهاداتهم لاحقاً، وإلى جانب ذلك، فإن طول الإجراءات القضائية قد يؤدي إلى إضعاف هيبة القانون

والقضاء في مواجهة مرتكبي جرائم الفساد، مما يستوجب اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لتسريع وتيرة التقاضي وضمن تحقيق العدالة الناجزة^(٣١).

ثالثاً: نقص التنسيق بين الجهات المختصة وسرية البيانات: يتطلب التحقيق المالي الموازي تعاوناً وثيقاً بين الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية. إلا أن غياب آليات فعالة لتبادل المعلومات والبيانات بين هذه الجهات يؤدي إلى تباطؤ العمليات التحقيقية، مما يمنح مرتكبي الجرائم المالية فرصة لإخفاء الأدلة والتلاعب بها، تُعد سرية المعلومات المالية من العقبات التي تواجه التحقيقات، حيث تفرض بعض القوانين قيوداً على الوصول إلى البيانات المصرفية والمعلومات الحساسة، مما قد يعطل سير التحقيقات أو يحدّ من فعاليتها^(٣٢).

ونرى بأن التحقيقات المالية الموازية قد تواجه تحديات ناجمة عن التدخلات السياسية أو الضغوط التي تمارسها بعض الجهات النافذة، مما يعرقل مسار التحقيقات ويؤثر على نزاهتها وفعاليتها، في مكافحة الفساد والجرائم المالية، إلا أن مواجهته لتحديات قانونية وإدارية وتقنية تعرقل تحقيق أهدافه بفاعلية، فإن تطوير التشريعات، وتعزيز التعاون بين الجهات المختصة، والاستثمار في البنية التحتية التقنية والتدريب، كلها عوامل ضرورية لتعزيز قدرات التحقيق المالي وضمن نجاحه في تحقيق العدالة المالية.

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه التحقيق المالي الموازي على صعيد الدولي

التحقيق المالي الموازي يتعامل مع نوع جديد من الجرائم لم تكون مألوفة في السابق، فالحاجة الى هذا النوع من التحقيقات اصبحت من ضرورات مجابهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم العابرة للحدود (الجرائم المنظمة)، حيث تمتاز بتعقيدها وسرعة ارتكابها وقدرتها على التخفي عبر

استغلال الثغرات القانونية والمالية بين الدول، وعلى عكس الجرائم التقليدية، فإن هذه الجرائم غالباً ما تنطوي على سلوك إجرامي يحدث في دولة معينة، بينما تمتد آثارها الجرمية إلى دول أخرى^(٣٣).

إن التحقيق المالي الموازي في الجرائم المنظمة يواجه تحديات جوهرية نابعة من الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة الإجرامية، والتي تتجلى في التنظيم الدقيق لعناصرها وأساليبها. حيث تُدار العمليات الإجرامية عبر شبكات محكمة تقوم على السرية التامة، ما يجعل اختراقها أمراً بالغ الصعوبة، كما أن التعاون والتنسيق المستمر بين الجماعات الإجرامية، سواء داخل الدولة أو عبر الحدود، يمنحها قدرة على تفادي الملاحقة القانونية وإعادة تشكيل بنيتها وفقاً للضغوط الأمنية^(٣٤). إلى جانب ذلك، فإن هذه التنظيمات تمتلك موارد مالية ضخمة تمكنها من توظيف تقنيات متقدمة وأساليب معقدة لغسل الأموال وإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة، فضلاً عن استقطاب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية في مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا والتمويل والقانون، وهذه العوامل مجتمعة تعزز قدرتها على التهرب من الرقابة والمساءلة القانونية، مما يفرض على التحقيق المالي مواكبة تطوراتها بأساليب تحليلية واستراتيجية مبتكرة تعتمد على التعاون الدولي والتقنيات الحديثة في تتبع الأموال وفهم ديناميكيات الشبكات الإجرامية العابرة للحدود^(٣٥).

ونرى، بأن الجرائم المنظمة تستمر في التكيف مع الظروف الجديدة، سواء باستخدام العملات الرقمية، أو تقنيات الاتصالات المشفرة، أو حتى استغلال الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية لصالحها، لذلك، فإن الحرب ضد الجريمة المنظمة تتطلب جهوداً مستمرة، وتعاوناً إقليمياً وعالمياً، لمواكبة أساليب هذه التنظيمات في التحايل والاختباء وتضييق النطاق عليهم وتقديمهم للعدالة.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة واستكمالاً للمتطلبات العلمية منها، توصلنا الى أهم النتائج والتوصيات، كما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- التحقيق المالي الموازي يعتبر نوع من أنواع التحقيقات الحديثة والمعاصرة في مكافحة الجرائم الفساد المالي، وذلك من خلال تتبع مصادر تتدفق الأموال غير المشروعة، حيث تتم بالتوازي مع التحقيق الابتدائي بالبحث عن الاموال المشبوهة محل الجريمة.

٢- يتميز التحقيق باتساع نطاقه وشموليته مقارنة بأساليب البحث المالي التقليدية، حيث لا يقتصر على تحليل الذمة المالية للأفراد، بل يشمل أيضاً تفكيك الشبكات الإجرامية، وتقييم خطورة الجرائم، وتتبع الأموال غير المشروعة بهدف ضبطها وحجزها ومصادرتها.

٣- يصنف هذا التحقيق ضمن الإجراءات الاستباقية، إذ يجري بالتوازي مع التحقيق الجنائي التقليدي، حتى في ظل غياب إدانة المتهمين أو الفصل في القضية الجنائية، وذلك لضمان السيطرة على الأموال والممتلكات ذات المصدر غير المشروع، وتجميدها، ومنع تهريبها أو تمويهها أو إخفاء مصادرها غير القانونية.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب أن تكون التحقيق المالي إحدى أولويات حكومة العراق لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال والجرائم المالية، هناك حاجة ملحة لاعتماد خطة قصيرة إلى متوسطة المدى لتحسين التحقيقات المالية.

٢-نوصي بتشكيل وحدة معلومات مالية كمركز وطني لتحليل لتلقي وتحليل البيانات المشبوهة، فالتحقيق المالي الموازي هي جزء من هذه الاجراءات القانونية يجب اتخاذها حول جرائم الفساد المالي ومرتبطة بالجريمة الأصلية.

٣-تطوير التشريعات، وتعزيز التعاون بين الجهات المختصة، والاستثمار في البنية التحتية التقنية والتدريب، كلها عوامل ضرورية لتعزيز قدرات التحقيق المالي وضمان نجاحه في تحقيق العدالة المالية.

الهوامش والمصادر

- (^١) للمزيد راجع: معنى التحقيق في معجم المعاني الجامع، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar> - تاريخ الزيارة ١٤ / ١ / ٢٠٢٥.
- (^٢) د. سلطان الشاوي، اصول التحقيق الاجرامي، ط٦، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧.
- (^٣) للمزيد راجع: (أ- يتولى التحقيق الابتدائي قاضي التحقيق او المحقق) المادة (٥١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.
- (^٤) د. سعيد حسب الله عبدالله، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية، دار الحكمة، الموصل-العراق، ١٩٩٠، ص١٦٣ وما بعدها.
- (^٥) نأسوس نجيب عبدالله، التحقيق الابتدائي في جرائم القتل، مكتبة تبايى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٣، ص٢٤.
- (^٦) د. سلطان الشاوي، مصدر سابق، ص٩.
- (^٧) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥١٤. وفي ذات السياق: د. فيلومين يواكيم نصر، اصول المحاكمات الجزائية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٣، ص٥٤٨ وما بعدها.
- (^٨) د. عبدالأمير العكلي، و د. سليم ابراهيم حربة، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية، دار السنهور، بيروت، ٢٠١٥، ص١٦١ وما بعدها.
- (^٩) نقلاً عن: شاويش نعيم، و د. علالي نوال، التحقيق المالي الموازي على ضوء قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، بحث منشور في مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسيسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٥، ص٢٨.

¹⁰⁾ Prosecutor General's Office of the Republic of Moldova, 2019, P. 15. *Guideline on conducting parallel financial investigations*. International Organization for Migration. Retrieved from https://moldova.iom.int/sites/g/files/tmzbd11626/files/documents/Finanacial_Investigations_guide_en_FINAL.pdf.

¹¹ (للمزيد راجع: توصية (٢٩) من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، المعيير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح، نسخة محدثة، ٢٠١٩، ص ٢٣.

¹²) Financial Action Task Force. (2023). *The FATF recommendations: International standards on combating money laundering and the financing of terrorism & proliferation*. Retrieved from <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Fatf-recommendations.html>

¹³) UNDP, *Financial Crime Policy Brief* (United Nations Development Programme, 2021,p. 5. Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/iq/UNDP_IQ_550_65_Financial_Crime_Policy_Brief_EN_final.pdf.

^{١٤}) مؤتمر مجلس القضاء الاعلى العراقي بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة، الحاجة الى الفريق المشترك للتحقيق المالي، دليل الإجراءات التحقيق المالي، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣.

^{١٥}) هشام المصري، الامن المعلوماتي احد اعمدة الرئيسية للأمن القومي، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٩، ص ١٩٣ وما بعدها.

^{١٦}) د. ماشاء الله عثمان الزوي، الحماية الجنائية الموضوعية للمبلغين في جرائم الفساد الاداري والمالي، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية جامعة مصراتة كلية القانون، ليبيا ، العدد ١٢، ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢١، ص ١٣.

^{١٧}) (اولاً : - للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) المادة (٢٧) من الدستور العراقي ٢٠٠٥ النافذ.

^{١٨}) (تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة ، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون .) المادة (١٠٢) من الدستور العراقي ٢٠٠٥ النافذ.

^{١٩}) (هـ - يعين المحقق بأمر من وزير العدل على ان يكون حاصلاً على شهادة في الحقوق معترف بها. ويجوز منح ضباط الشرطة ومفوضيها وموظفي وزارة العدل الحقوقيين سلطة محقق بأمر من وزير العدل.) المادة (٥١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١ النافذ.

٢٠ (مؤتمـر مجلس القضاء الاعلى العراقى بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة، مصدر سابق، ص ٩ وما بعدها.

٢١ (نقلاً عن: شـاويش نعيم، و د. علالى نوال، مصدر سابق، ص ٢٩.

٢٢ (هشام المصرى، مصدر سابق، ص ١٩٣ وما بعدها.

٢٣ (د. عادل عبدالعال ابراهيم خراشي، اشكاليات التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية وسبل التغلب عليها، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٩١. وفي ذات السياق: د. سليمان احمد فضل، المواجهة التشريعية والأمنية الناشئة عن استخدام شبكة المعلومات الدولية "انترنت"، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ٤١٤ وما بعدها.

٢٤ (للمزيد راجع: قانون هيئة النزاهة النافذ رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١.

٢٥ (مصلح جميل احمد، الدور الجنائي لمنظومة الأمن العام في مكافحة الجرائم المنظمة، رسالة

ماجستير فاكلتي القانون والعلوم السياسية والادارة، جامعة سوران، أربيل، ٢٠٢٢، ص ٤٣ وما بعدها.

٢٦ (للمزيد راجع: المادة (٢) الفقرة (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد انظم العراق الى هذه الاتفاقية بموجب قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧، وصادقت عليه في ٢٠٠٧/٥/٢، وهي اتفاقية متعددة الأطراف، وقد ابرمت هذه الاتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، وتسمى باتفاقية باليرمو .

٢٧ (د. حليلة حواليف، مدى مساهمة القوانين في تنظيم وتطوير المجتمع والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بحث منشور في مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد (١)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٩٣.

٢٨ (د. محمد فتحي عبد، مكافحة الجريمة المنظمة في الوطن العربي، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٦٤.

٢٩ (د. ريسان عزيز داخل، الجريمة المنظمة والفساد في العراق، بحث منشور في مجلة كلية الاداب، مجلد (٢)، العدد (٨٩)، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤٩٥.

٣٠ (شـاويش نعيم، و د. علالى نوال، مصدر سابق، ص ٣٨.

٣١ (د. عادل عبدالعال ابراهيم خراشي، مكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الامم المتحدة، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ٣٨.

- ^{٣٢} (شاويش نعيم، و د. علالي نوال، مصدر سابق، ص ٣٨.
- ^{٣٣} (د. حاتم احمد محمد بطيخ، تطور السياسة التشريعية في مجال جرائم تقنية المعلومات، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، عدد ١، ٢٠٢١، ص ١٩٤.
- ^{٣٤} (مايا خاطر، الجريمة المنظمة والعبارة للحدود وسبل مكافحتها، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٧، عدد ٣، ٢٠١١، ص ٥١٦.
- ^{٣٥} (د. نبيلة قيشاح، الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً، بحث منشور في مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٩٥٤.